

المليشيات الإيرانية الامتحان الصعب للكاظمي



البرلمان الحامي لها وجحافل من مليشيات القتل التي لن ترد في قتل الآلاف والطريق طويلة في خطوات الانتخابات المبكرة. هناك مشاعر إيجابية حذرة داخل الأوساط الشعبية من خطوات الكاظمي خشية أن لا تكون محاولات تهدئة قد تتراجع بضغوط الأحزاب المماكرة العملية للخارج ومافياتها المسلحة التي تترصد بخطواته. وبعيداً عما يدور في مواقع التواصل الاجتماعي، فقد وفر عمل الكاظمي طيلة سنوات في رئاسة المخابرات أمامه ملفات خطيرة حول ارتباطات قيادات تلك الأحزاب في الخارج وملفات العمالة والتجسس، ووثائق الفساد التي تشكل قوة بيده إذا ما أراد استخدامها. دعم الكاظمي ليس صكاً مفتوحاً، هو خيار الاضطرار الوطني لعله إذا ما عمق ثقة الجمهور العراقي به قد ينتقل إلى خطوات قد تفتح آفاق إنقاذ العراق.

محاسبة القتل المنتسبين إلى تلك المليشيات. وقع خطوات الكاظمي يوحى بأنه يمتلك مشروعا للتضييق على المليشيات المسلحة من زاوية الدفاع عن المنتفضين الذي يشكل نقطة إيجابية لصالحه وقد تنسحب على سياساته في الميادين الأخرى. فدعم شباب الانتفاضة له سيمنحه قوة دفع لخطوات مقبلة في الملف الأمني. الكاظمي فرصة لا بد أن يستثمرها شباب الانتفاضة، وطالما ثورتهم سلمية فليعلمهم التعاطي السياسي مع الكاظمي ياخذون منه ويعطونه دعماً بذات القدر، ولا طريق آخر أمامهم إن أرادوا الانتقال من الشعارات النقية الثورية الرائعة إلى العمل السياسي المبرمج، ولكي لا تذهب دماء إخوانهم بلا ثمن. فتغيير النظام القائم ليس نزهة، لأن النظام يعتمد على قوى وأحزاب كرس وجودها بالمال والسلاح، ولديها مؤسسة

"المقاومة الإسلامية" التي يمكن لحسن نصرالله أن يمررها في قضية احتلال إسرائيل لمزارع شيعيا في الجنوب اللبناني وليس في العراق. هذه الأحزاب ومليشياتها ثمر من ورق أحاطت نفسها بهالة أسطورية توصلت إلى صنعها عبر هيمنتها على الشارع وترويعها للعراقيين وملاحقتهم بارزاقهم واختطاف أنبائهم، وبالضغط على العاملين في مؤسسات الحكومة لتنفيذ مصالحها غير القانونية، واستخدامها لإجهزة الدولة العسكرية والأمنية لتنفيذ أهدافها. المليشيات تمر اليوم بأسوأ حالاتها لأنها لا تمتلك قرارها وهي أدوات منفذة لما تريده طهران الساعية إلى مهادنة الأميركيين، لكن لعبة شد الحبل بين الكاظمي والمليشيات لا تتحمل وقتاً طويلاً بسبب ضغط الشارع العراقي وانتفاضته التي يسعى الكاظمي إلى تهدئتها في ملف

إحراق الأضرار بالبشر والممتلكات المحلية وبمصالح الدول المحيطة بالعراق، والكاظمي لديه المعلومات الكاملة حول ذلك وهو يعلم أن التعاطي مع هذا الملف يتطلب مهارة عالية في التصرف. هذا الضجيج حول قدرات المليشيات كأذرع إيرانية في العراق يعود إلى غياب مركزية الحكومة وقوتها من خلال رئيسها، ومدى حماسه وقدرته على اتخاذ القرارات وهو القادر على تحويل القوات المسلحة إلى قوة ضاربة بيد الحكومة ضد المليشيات وفوضى الأمن. فإذا بدأ الكاظمي بخطوات فرض إرادة الحكومة ومؤسساتها العسكرية والأمنية وبقوة القانون، فلن تتمكن تلك المليشيات من المواجهة المباشرة مع الحكومة، وستخرج الأحزاب، ما سيدفع بتلك المليشيات إلى اعتماد أساليب المخادعة والانتفاخ على هذا المنهج عبر الشعارات الزائفة من نوع

يتعاطى مع قوى لها وجود على الأرض، وهذا هو أحد الأسباب التي حولت تلك الأحزاب إلى دروع حامية لجميع جرائم المليشيات ضد الشباب العراقي المنتفض، وقد تورط رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي في تقنين تلك الحماية بما يحوله إلى شريك فعال في تلك الجرائم. لقد انتهت الأغلبية المذهبية للأحزاب التي حققت لها مكاسب سياسية منذ الأيام الأولى للعملية السياسية العرجاء الحرباء في العراق، وأصبحت قوة هذه المجموعة أو تلك ترتبط بما تمتلكه من مليشيات مسلحة على الأرض، وبدرجة صلتها بطهران مصدر الولاء السياسي وليس المذهبي الذي يستخدم كغطاء لولاء العمالة للأجنبي، فشيعة العراق لهم مركزهم الأول في التشيع بالنجف وليست مدينة قم الإيرانية. وحين شعرت هذه الأحزاب الفاسدة بأن انتفاضة شباب العراق أخذت تحاصرهم في وجودها السياسي لجأت إلى المليشيات المسلحة التي أصبحت لها قوة نفوذ سياسية في البرلمان، ثم خضعت للمهادنة الشكلية التي نصحت بها طهران في قبول الكاظمي كرئيس للوزراء معتقدة بأنه لن يتجرأ على فتح المعركة مع المليشيات المسلحة. وتحقق على الأرض التحدي الأول لسياسته تجاه قتلة المتظاهرين في مطاردة القوات المسلحة لمليشيا "ثار الله" المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني وهي أكثر العصابات تورطاً في قتل شباب البصرة، وقد عقب الكاظمي على الحادث في تغريدة له على تويتر "وعندنا بان المتورطين بدم العراقيين لن يناموا ليلهم. نحن نفي بالوعد، فسلمية الاحتجاج واجب يشترك به الجميع". ما دفع رئيس مليشيا الصناب قيس الخزعلي للتعبير عن إحباط هذه المليشيات في الموافقة على تمرير الكاظمي عبر البرلمان. هذا الإحباط المليشياوي لا يعني الخضوع للخطوات المقبلة في برنامج الكاظمي في نزع السلاح عن تلك المليشيات على طريق تحقيق الحد الأدنى من هيمنة الدولة واستقلالها على النفوذ الإيراني. فقد بنى قاسم سليمان ومساعدته أبو مهدي المهندس خلال أكثر من عشر سنوات شبكات مسلحة انتشرت داخل العاصمة العراقية والمدن الرئيسية، مزودة بقدرات تقنية صاروخية قادرة على



د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

القبول الإيراني الاضطراري بمصطفى الكاظمي رئيساً لوزراء العراق لا يعني التزكية المطلقة لسياساته في الملفات التي تعني طهران وبالأخص ملف وكلائها في العراق من المليشيات، فهذا الملف مفتاح مركزي إذا ما أجاد الكاظمي استخدامه للدخول في مرحلة شاقة لتخفيف النفوذ الإيراني الممتد في معظم شرائب النظام في العراق، واستثمار حالة التراجع في وضع نظام طهران في الأيام المقبلة. فالنظام الإيراني منذ عهد مؤسسه الخميني لديه خبرة في القبول الإفتائي للهزيمة وتجرع "كاس السم"، ومن ثم المراوغة والخداع بالمهادنة الشكلية مع الخصم لخطوات الغر المقلبة. مثالا قصة غدر العراق في إيواء طائراته الحربية والمدنية خلال حرب عام 1991 ثم الاستيلاء عليها، واليوم يقدم خامنئي ذات الوصفة الإفتائية في التمهيد للرضوخ لواشنطن حين شبه الاستسلام بصلح الإمام الحسن أمام معاوية، لكن نظام طهران يراهن في بقاءه في العراق على المليشيات المسلحة التي أصبحت مهددة للنظام القائم وتجاوزت مؤسسته العسكرية النظامية.



دعم الكاظمي ليس صكاً مفتوحاً، هو خيار الاضطرار الوطني لعله إذا ما عمق ثقة الجمهور العراقي به قد ينتقل إلى خطوات قد تفتح آفاق إنقاذ العراق

من جهة ثانية فإن المليشيات المسلحة هي ضمان قوة الأحزاب الشيعية الفاعلة للجمهور الشعبي الذي لفظها عبر احتجاجاته المتواصلة وآخرها انتفاضة أكتوبر 2019، ومن دون المليشيات التي كبرت أجناسها وفعاليتها فإن ضمان كل من طهران وواشنطن لتلك الأحزاب يظل معلقاً في الهواء، لأن كلا القطبين الناقدين

لقاء الكاظمي قادة المليشيات احتيال في سياسة الاحتيايل

متورطة في قتل المتظاهرين؟ أم هي مناورة سياسية للإسماك بالعصا من المنتفض؟

لقاء الكاظمي قادة المليشيات كان رسالة يمكن أن يستشف منها بدء الحرب، ليس على داعش، كما زعم، وإنما الحرب على الحراك الشعبي، الذي أسقط الكثير من وجوه العملية السياسية

الصورة التي انتشرت بقوة في مواقع التواصل الاجتماعي، للكاظمي وأبو فهد، عبدالعزيز الحمداوي، عدت دليلاً على "خضوع الكاظمي للمليشيات، أو على الأقل، عدّها حارساً كرسية، وفق المراقبين. خلاصة القول إن لقاء الكاظمي قادة المليشيات كان رسالة يمكن أن يستشف منها بدء الحرب، ليس على داعش، كما زعم، وإنما الحرب على الحراك الشعبي، الذي أسقط الكثير من وجوه العملية السياسية، ورفض الكاظمي نفسه، وما ادعاه من حرب على داعش كان صرفاً للنظر عن الهدف الحقيقي، الذي هو القضاء على الحراك الشعبي، الذي بات يندثر بسقوط العملية السياسية، لكن المتوقع أن رداً عارماً سيصدر عن ساحات التظاهر والاعتصام على هذه المناورة الهزيلة.

بهم. لكن مفاجأة ظهرت، أخيراً، في ما يمكن وصفه بسياسة الاحتيايل على الواقع والاحتيايل على المواطنين، كما تعبر صحيفة "مدرات الثورة"، الناطقة باسم المتظاهرين والمعصمين. فحين التقى الكاظمي قيادات الحشد الشعبي، أعلن بكثير من الخفة، عن حرب جديدة، يخوضها العراقيون ضد تنظيم داعش، وأنه سيكون أول المتصددين في الحرب، التي بشر بها العراقيين.

ولو توقفا عند مقدمات هذه الحرب، حيث بدأت بعمليات صغيرة ومتتسمة في عدد غير قليل من المدن والبلدات والقرى، وجميعها ينسبها إعلام السلطة إلى داعش، مع أن المواطنين يتساءلون، أين داعش منها؟ وهي عمليات مشبوهة نفذها، أو بعضها، محسوبون على السلطة ومليشياتها. وإعلان الكاظمي عن حرب جديدة، وهو إعلان مبني على المقدمات المشار إلى بعضها، يستدعي سؤالاً جوهرياً وهو: هل يتحمل العراق في أوضاعه الراهنة تبعات حرب جديدة؟ وهي حرب يقصد منها خلط الأوراق وإشغال المواطن العراقي عما هو فيه، والتعتيم على انتفاضة التحرير وعلى أهدافها في الاستقلال والبناء والتغيير. ومن هنا يمكن القول بموضوعية إن ما أعلنه الكاظمي، في لقاءه قادة المليشيات، كان عملية احتيايل في سياسة الاحتيايل. بارتدائه سترة "الحشد الشعبي" العراقي أثار مصطفى الكاظمي الكثير من الجدل في العراق، هل هي رسالة دعم للمليشيات رغم أنها

سياسيين جهلاء وكذابين ودجالين، مارسوا في إدارة السلطة من الكذب والدجل ما لا عهد للعراقيين به، منذ تأسيس الحكم الوطني في عشرينيات القرن الماضي. وكان من نتائج هذه السياسات الكارثية على جميع الأصعدة، أن تحول العراق إلى كيان مخرب ينخره الفساد، وقد اعترف اساطين الجهل والفساد بجهلهم وفشلهم في إدارة السلطة، في حوارات مصورة شاهدها وما زال يشاهدها ملايين العراقيين، مع أنهم جميعاً، أيضاً، كانوا يعرفون نكاه العراقيين وفتنتهم وصعوبة التغيير

يتعين على العراقيين، وخصوصاً شبابهم الثائر على الفساد والخراب، أن يعلموا أن جميع حاملي الجنسية الأجنبية، الذين حملتهم دبابات المارينز، والذين حكموا العراق، من دون استثناء أحد منهم، والكاظمي من بينهم، لا علاقة لهم بالعراق، لا وطناً ولا شعباً، لا في حاضر البلاد ولا في مستقبلها، فهمة هؤلاء حمل الجمل بما حمل وليكن من بعدهم الطوفان. عرف العراقيون، منذ الاحتلال الأميركي الإيراني، الذي عصف بالعراق والحق الخراب بكل ما فيه، سياسات اتسمت بالفوضى والتخريب، وعرفوا

المقيمين في الخارج والمكتسبين جنسيات الدول التي يقيمون فيها، قبل عام 2003، إلى واشنطن، فهو، إذن، جزء في مائة دولة الخراب، التي زرعتها الولايات المتحدة في العراق، بعد غزوها واحتلالها له. الكاظمي، في لقاءه بقيادات الحشد منح ادعاء الثورة الشبابية الضوء الأخضر للإجهاز على الحراك الوطني في العراق، ويظن كثيرون أنه سوف يمضي في طريقه لحماية فرسان العملية السياسية وسيكون عوناً لكل سياسي المنطقه الخضراء وأحزابها، التي فككت دولة العراق وخربتها.



د. باهرة الشيكلي
كاتبة عراقية

غسل العراقيون أيديهم من أي تغيير يحصل في بلادهم على يد رئيس الوزراء الجديد مصطفى الكاظمي، الذي زار هيئة الحشد الشعبي ووصف مليشياتها بأنها قوة عين العراق، وباء الرهان على قدرة الكاظمي على نزع سلاح المليشيات بالفشل، فهذه المليشيات أترعت الكاظمي ملاسها عند لقاءه بقادتها والبسته ملاسها. ليس هناك أي مسوغ للمراهنة على الكاظمي بالتغيير، بعد لقاءه قادة المليشيات وغزله بها، فقد اتضح أنه ليس خارج إطار خدمة إمبراطورية أحزاب الفساد والخراب، التي أوصلت العراق إلى مستويات متدنية لم يصل إليها طوال تاريخه الحديث. يرى الخبير الاستراتيجي الأميركي، ميشيل بريجنيت، أن شيئاً في العراق لن يتغير طالما أن طهران هي التي تختار قادة بغداد بنظام المحاصصة الطائفي. بريجنيت، قال في تغريدة على تويتر، إن "دعم الكاظمي المطلوب لوكلاء إيران، هو دليل آخر على نفوذ إيران وسيطرتها على الحكومة العراقية"، طالباً من "الحكومة الأميركية أن تدرك أنه لن يتغير شيء في العراق طالما أن إيران تختار قادة بغداد من خلال نظام المحاصصة الطائفي". الكاظمي يحمل اسمه الرقم 37 في قائمة المرشحين على شن الحرب على العراق وغزوه واحتلاله، ضمن الرسالة التي وجهتها مجموعة من العراقيين

